تحسن نسبي متوقع

وزير الكهرباء لـ«الوطن»: ثلاث مجموعات ستدخل الخدمة مع نهاية الشهر الحالي

عبد الهادي شباط

كشف وزير الكهرباء غسان الزامل لـ«الوطن» أنه نظراً لمحدودية حوامل الطاقة وخاصة الغاز الذي تراجعت معدلات توريده خلال المرحلة الأخيرة سيتم التوسع في إدخال مجموعات التوليد العاملة على مادة الفيول التي يتم العمل على رفع معدل توريدها عبر بعض الاتفاقيات التي تسمح بزيادة كميات الفيول المتاحة، متوقعاً أن تدخل حتى نهاية الشهر الجاري (أيلول).

وأوضح الزامل وجود ثلاث مجموعات أهمها في محطات توليد حلب وبانياس تعمل على مادة الفيول، مقدراً أن هذه المجموعات ستدخل أكثر من ٤٠٠ ميغاواط للشبكة بعد إدخالها في الخدمة وأنه على التوازي لذلك ستدخل عدة مشروعات للطاقة البديلة حيز الخدمة قبل نهاية العام الحالي منها نحو ١٠٠ ميغاواط عبر الطاقات الريحية ونحو ٥٠ ميغاواط من مشروعات الطاقة الشمسية في أكثر من موقع.

بينما اعتبر مدير عام في الوزارة أنه مع إدخال المجموعات وإنتاج كميات إضافية من الطاقة بالتزامن مع اعتدال الطقس مع نهاية فصل الصيف سيتم لحظ تحسن نسبي في واقع الكهرباء.

وأن قطاع الكهرباء يعاني من مشكلات متعددة في البنية التحتية وخطوط النقل والتوزيع والعديد من مستلزمات المنظومة لكن المشكلة الأصعب هي نقص حوامل الطاقة التي تحول دون القدرة على توليد كميات إضافية من الطاقة الكهربائية نحو محطات التوليد واستطاعتها أكثر من ضعف الطاقة المنتجة حالياً حيث تظهر بيانات الوزارة أنه في الجانب الفني مجموعات التوليد الحالية (العاملة) قادرة في حال تم تأمين مادة الغاز على توليد حتى ٤٥٠٠ ميغاواط وهو ما يعادل ٦٠ بالمئة من حاجة البلد كهربائياً وأنه في حال الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل لمجموعات التوليد العاملة حالياً نصل لبرامج تقنين نحو ٤،٥ ساعات كهرباء مقابل ١،٥ ساعة قطع في مختلف المحافظات والمناطق السورية وعليه فإن الطاقة الإنتاجية الحالية لا تتجاوز ٥٠ بالمئة من الطاقة التشغيلية المتاحة لمجموعات التوليد العاملة.

بينما تبين بعض المؤشرات في وزارة الكهرباء ارتفاع متوسط استهلاك التوليد العاملة حالياً نصل لبرامج تقنين ليتجاوز ٨ كيلو واط في الساعة مقارنة مع كيلو واط في سنوات قبل الحرب وهو ما يعادل زيادة بحدود ٨٠٠ بالمئة وهذا يسهم في ضغط عال جداً على محطات التحويل ومكونات الشبكة ويؤدي في كثير من الحالات إلى عطب واحتراق مراكز التحويل.

وأعاد المدير ذلك إلى ارتفاع معدل الاستهلاك خلال الفترة الزمنية التي تصل بها الكهرباء للمشتركين بسبب برامج التقنين العالية التي يفرضها نقص كميات التوليد من الطاقة الكهربائية والتي مازالت تحت ٢٠٠٠ ميغا واط بسبب نقص حوامل الطاقة وخاصة مادة الغاز التي تعتبر الحامل الأساس في تشغيل محطات التوليد.

> إحصائيات الكهرباء: الاستهلاك المنزلي يزداد ٨٠٠ بالمئة عما كان قبل الحرب!!

مشروعات صغيرة بأحلام كبيرة

أستاذ جامعي لـ«الوطن»: أقل تأثراً بالصدمات والأزمات الاقتصادية ومستقبلها مرهون بالبرامج الحكومية

ثوار هيفا

يتطلع كثير من الشباب اليوم للانقراد بمشروعهم الخاص بعيداً عن طرق البحث التقليدية فيما يتعلق بإيجاد فرصة عمل يكونون فيه هم أرباب العمل، سعياً منهم لتنويع مصادر الدخل، وتعزيز الاستفادة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بخلق فرص عمل جديدة أو إضافية، وهو ما جعلها تحقق نجاحاً كبيراً تأكد باحتلالها مركزاً متقدماً على مستوى العالم بسهولة تمويلها.

عالياً شهد دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعاظماً مع ما يشهده الاقتصاد العالمي من أزمات منذ عقود، حيث أثبتت هذه المشروعات القدرة والكفاءة في مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية وهو ما رصدته معظم تقارير التقييم الاقتصادي لهذه الدول.

ضمن هذا المنظور المتطور في الرؤية الاقتصادية زاد دعم هذه الأنواع من المشروعات مؤخراً في سورية بطرق مختلفة كالقروض المقدمة وتخفيض الضرائب المتعلقة بدعم هذه المشروعات، إضافة لتقديم كامل التسهيلات لأصحابها.

الأستاذ في كلية الاقتصاد إدارة مشروعات صغيرة الدكتور هيثم عيسى بين أن قوة الاقتصاد الوطني تعتمد على نوعين من منظمات الأعمال، الأول هي المؤسسات الكبيرة التي تعمل على الدولة وبعضها يكون عالي بين الدول، وهذه المؤسسات تخلق قيمة مضافة كبيرة تسهم في رفع مستوى الناتج المحلي وتخلق فرص عمل مهمة من حيث العدد والتنوع وتسهم في رفع مستوى الصادرات... إلخ؛ أما الثانية فتضم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

وأوضح عيسى أن لهذه المؤسسات الصغيرة أهميتها الكبيرة في تأمين فرص عمل لأفراد قد لا يمتلكون المؤهلات في المشروعات الضخمة وكذلك توليد الدخل لهم ما يسهم في الحد من مستويات البطالة والفقر.

وعن ميزات هذه المشروعات أشار عيسى إلى أن هذه المشروعات تمتاز بنطاق عملها الجغرافي المحدود وبالتالي فهي أقل تأثراً بالصدمات والأزمات الاقتصادية ولاسيما الدولية منها، ومن الصعب معاقبتها والتضييق عليها مثل المؤسسات الكبيرة ما يجعلها ذات أهمية استثنائية في الدول المهددة بالعقوبات الدولية وغيرها مثل سورية.

ولفت عيسى إلى أن هذه المشروعات يتم تصنيفها إلى صغيرة ومتناهية الصغر بموجب القوانين الوطنية المعمول بها في الدولة وفقاً لعدة معايير مثل عدد العمال، حجم رأس المال المستثمر وغيرها.

وعن أكثر هذه المشروعات ربحاً على مستوى سورية، أوضح عيسى أن الأغلبية العظمى من هذه المشروعات ناجحة في حال تقديم الاهتمام والرعاية الحكوميين لكل منها، لكن، تتمتع المشروعات الصغيرة في مجال الزراعة بشقيها الحيواني والنباتي بقدرة أكبر على النجاح وذلك لعدة أسباب مثل توفر الخبرة بالعمل عند الأسر والأفراد في هكذا مشروعات (زراعة نباتات عطرية، تربية دواجن، تربية النحل، تربية المواشي، والمشروعات الزراعية بشكل عام)، ووجود سوق (طلب) واسع على منتجات هذه المشروعات.

أما درجة الأمان والخطورة بهذه المشروعات فبين عيسى أن هذه المشروعات تعد أقل استقراراً وأماناً من نظيراتها الكبيرة، فهذه المشروعات لا تمتلك الملاءة المالية الكافية للاقتراض من المؤسسات المصرفية وعموماً لا تحقق شروط المصارف المتعلقة بالاستفادة من القروض وبالتالي فهي تعتمد على التمويل الذاتي غالباً، كذلك لا تستطيع هذه المشروعات الاستفادة من خدمات التأمين المختلفة للاحتياط ضد التقلبات ومخاطر الأعمال المختلفة وبالتالي فهي غير قادرة على دفع تلك المخاطر بشراء خدمات التأمين، أيضاً تعد هذه المشروعات حساسة وهشة إزاء تقلبات السوق حيث تؤثر هذه التغيرات في عملها مباشرة وبشكل كبير، لهذا نجد في كثير من دول العالم يتم منح هذه المشروعات رعاية ودعماً حكومياً مستمراً من أجل استمراريتها.

وعن ارتباط نجاح المشروع بعمره وجنس صاحبه، لفت عيسى إلى أنه عادةً تكون المشروعات الراسخة في السوق أي التي لها مدة طويلة أكثر استقراراً من المشروعات الحديثة نتيجة الخبرة التي يراكمها أصحاب المشروع خلال سنوات عمله. لا توجد أدلة أو إثباتات تربط بين نجاح المشروع الصغير وجنس صاحبه، مبيناً أنه نظراً لطبيعتها الحساسة والهشة إزاء الصدمات من جهة وأهمية هذه المشروعات من جهة ثانية فإن مستقبل هذه المشروعات في أي بلد يتوقف على الإستراتيجيات والخطط والبرامج الحكومية المصممة لرعايتها ودعمها للوقوف والاستمرار في العمل.

وعن المقترحات لدعم هذه المشروعات أكد عيسى أنها تتعلق بجانبين التمويل والتسويق، فيما يتعلق بالتمويل، نحتاج لبرامج وخطط واضحة لتشجيع وتحفيز المصارف المتخصصة التي يتم تأسيسها في سورية لدعم وتمويل هذه المشروعات، وقد يكون من خلال الأعمال المختلفة وبالتالي فهي غير قادرة على دفع تلك المخاطر بشراء خدمات التأمين، أيضاً تعد هذه المشروعات حساسة وهشة إزاء تقلبات السوق يتعلق هامش الدعم بمستوى نجاح المشروع وذلك ليذهب الجزء الأكبر من الدعم للأفكار والمشروعات الناجحة، أما الجانب الثاني من المقترحات فيتعلق بالتسويق، فعلياً هذه المشروعات غير قادرة على صياغة سياسات تسويقية منافسة بسبب طبيعتها الخاصة لذلك قد يكون الدعم الحكومي في جانب التسويق منقذاً لهذه المشروعات من الاختناق وعدم القدرة على تصريف المنتجات كما لاحظنا في عدة مرات سابقة فيما يتعلق بتصريف منتجات زراعية كالعسل وغيره في مناطق عديدة من سورية.

أسعار الفروج والبيض تحلق متجاوزة التوقعات

كيلو الفروج ٢٠ ألف ليرة وصحن البيض يسجل ٥٥ ألف ليرة

مصدر في التموين لـ«الوطن»: إعفاء المداجن من الضرائب سيسهم بتقليل خسائر المربين

رامز محفوظ

باتت نشرة التموين الخاصة بالفروج والبيض التي تصدر بشكل دوري في واد والأسعار على الأرض في واد آخر، إذ وصل الفرق بين أسعار النشرة التموينية والأسعار في السوق إلى فرق شاسع والالتزام بأسعار النشرة بات غائباً بشكل كامل، بالتوازي مع الحديث عن اجتماع قريب بين مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك ومربي الدواجن لمناقشة واقع تكاليف التربية مع المربين وإصدار نشرات تموينية تكون واقعية بناء على تغييرات التكاليف.

مصدر في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بين في تصريح لـ«الوطن» أن نفوق نسبة كبيرة من الفروج وعلى وجه الخصوص الدجاج البياض نتيجة موجة الحر الشديدة مؤخراً إضافة إلى ارتفاع تكاليف التربية خلال الفترة الماضية عوامل أدت إلى حدوث خسائر فادحة لدى المربيين وأسهمت في قلة العرض في السوق ومن ثم حدوث ارتفاع كبير في الأسعار.

ولفت إلى القانون الأخير الذي منح إعفاءات المداجن والمباقر من الضرائب الأمر الذي من الممكن أن يسهم بتخفيض التكاليف على المربين وتقليل الخسائر.

بدوره أوضح رئيس لجنة مربي الدواجن في اتحاد غرف الزراعة نزار سعد الدين في تصريح لـ«الوطن» بأن هناك حديثاً عن اجتماع قريب سيعقد بين مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق محمد البردان ومربي الدواجن لمناقشة موضوع تكاليف التربية وتغيراتها الحالية والبحث عن آلية لضبط الأسعار في السوق، لافتاً إلى أنه لغاية تاريخه لم توجه أي دعوة رسمية لمربي الدواجن لعقد هذا الاجتماع.

وعن الفرق الشاسع بين أسعار الفروج والبيض في النشرة التموينية والأسعار على أرض الواقع أشار سعد الدين إلى أن النشرات الحالية التي تصدر من مديرية التموين غير منطقية ولا تمت للواقع الحقيقي بصلة، مؤكداً أن مديرية تموين دمشق تصدر نشرات أسعار الفروج والبيض بناء على المقترحات والأسعار المقدمة من تجار الفروج والبيض في سوق الهال بدمشق وبالتنسيق معهم وليس بالتنسيق مع مربي الدواجن.

ولفت إلى أن تكلفة كيلو الفروج على المربي حالياً وزوال موجة الحر لكن ليس هناك أي بوادر لانخفاض السعر قريباً باعتبار أن المربي خسران ونسبة الذين يعملون بالتربية قليلة جداً.

من جانبه قال أمين سر جمعية حماية المستهلك عبد الرزاق حبزة لـ«الوطن» إننا كجمعية كنا نتوقع حصول ارتفاع أسعار الفروج والبيض منذ ٢٥ يوماً وحذرنا من ذلك مع بداية موجة الحر الشديدة، والسبب الرئيس بارتفاع الأسعار الجنوني للفروج والبيض هو ارتفاع درجات الحرارة الكبير خلال الشهر الماضي والتي أدت إلى نفوق ٥٠ بالمئة من الفروج والدجاج البياض إضافة إلى أسباب أخرى مثل ارتفاع أجور النقل والنفقات والمحروقات والأعلاف.

وبين بأنه كان من المفترض أن تقوم السورية للتجارة باستجرار كميات كبيرة من الفروج والبيض خلال الفترة الماضية باعتبار أن لديها إمكانية لذلك باعتبار أن لديها وفرة في البرادات يمكن أن تستوعب كميات كافية من الفروج والبيض ولو أنها استجرت كميات كبيرة ما كنا سنشهد هذا الارتفاع الجنوني الحاصل في الأسعار.

ولفت إلى أن المؤسسة العامة للدواجن لا تحصل على الدعم الحكومي الكافي ومن المفترض أن تحصل على دعم أكبر بالأعلاف وحوامل الطاقة ولو كان هناك دعم واضح لها لاستطاعت أن تغطي الثغرة التي حصلت بخروج المربين ومن ثم قلة العرض ولو بنسبة محدودة، مشيراً إلى أن المداجن الكبيرة معظمها خرجت عن الخدمة نتيجة تكبدها خسائر كبيرة وليست لديها إمكانية فقط هناك البيض في السوق وبنسبة قليلة، إضافة إلى قلة تربية الفروج نتيجة ازدياد نسبة خروج المربين عن التربية، لافتاً إلى أنه من ضمن الـ٣٥ بالمئة من المربين الذي يعملون بالتربية خرج خلال الشهر الماضي ما يقرب من ٢٠ بالمئة منهم أي إن نسبة الذين يعملون بالتربية حالياً فقط ١٥ بالمئة.

ولفت إلى أنه على الرغم من تحسن الطقس حالياً وزوال موجة الحر لكن ليس هناك أي بوادر لانخفاض السعر قريباً باعتبار أن المربي خسران ونسبة الذين يعملون بالتربية قليلة جداً.

من جانبه قال أمين سر جمعية حماية المستهلك عبد الرزاق حبزة لـ«الوطن» إننا كجمعية كنا نتوقع حصول ارتفاع أسعار الفروج والبيض منذ ٢٥ يوماً وحذرنا من ذلك مع بداية موجة الحر الشديدة، والسبب الرئيس بارتفاع الأسعار الجنوني للفروج والبيض هو ارتفاع درجات الحرارة الكبير خلال الشهر الماضي والتي أدت إلى نفوق ٥٠ بالمئة من الفروج والدجاج البياض إضافة إلى أسباب أخرى مثل ارتفاع أجور النقل والنفقات والمحروقات والأعلاف.

وبين بأنه كان من المفترض أن تقوم السورية للتجارة باستجرار كميات كبيرة من الفروج والبيض خلال الفترة الماضية باعتبار أن لديها إمكانية لذلك باعتبار أن لديها وفرة في البرادات يمكن أن تستوعب كميات كافية من الفروج والبيض ولو أنها استجرت كميات كبيرة ما كنا سنشهد هذا الارتفاع الجنوني الحاصل في الأسعار.

ولفت إلى أن المؤسسة العامة للدواجن لا تحصل على الدعم الحكومي الكافي ومن المفترض أن تحصل على دعم أكبر بالأعلاف وحوامل الطاقة ولو كان هناك دعم واضح لها لاستطاعت أن تغطي الثغرة التي حصلت بخروج المربين ومن ثم قلة العرض ولو بنسبة محدودة، مشيراً إلى أن المداجن الكبيرة معظمها خرجت عن الخدمة نتيجة تكبدها خسائر كبيرة وليست لديها إمكانية للتربية في ظل الظروف الحالية الصعبة، قائلاً: لو كان هناك تخطيط حكومي ناجح ودعم للمربين ما كنا سنخسر هذه المداجن.

وأشار حبزة إلى أن استهلاك البيض خلال أشهر الصيف قليل ولو إننا في فصل الشتاء لكان سعر البيض أصبح أضعاف السعر الحالي المتداول في السوق.

وكانت قد صدرت آخر نشرة أسعار للفروج والبيض بدمشق يوم الأربعاء الماضي حدد من خلالها سعر كيلو الفروج الحي بسعر ٢٢ ألف ليرة وكيلو الشرحات بسعر ٥١ ألفاً وكيلو السودة بـ٤٠ ألف وكيلو الدبوس بـ٢٩ ألفاً والوردة بـ٣١ ألفاً وكيلو الكستا بـ٣٣ ألفاً والجوانح بسعر ٢١ ألف ليرة على حين تم تحديد سعر صحن البيض بسعر ٤٣ ألف ليرة، لكن على أرض الواقع يباع اليوم سعر كيلو الفروج الحي في أسواق دمشق بين ٢٨ و٣٠ ألف ليرة وسعر كيلو الشرحات بين ٦٠ ألف ليرة وسعر صحن البيض مابين ٥٠ و٥٥ ألف ليرة.

> سعد الدين: التموين تصدر نشرات الأسعار بناء على مقترحات تجار سوق الهال وليس بالتنسيق مع المربين

المنظفات تنظّف جيوب السوريين

رئيس لجنة المنظفات لـ«الوطن»: الصناعيون خاسرون.. وانحسار في التصدير

جلنار العلي

باتت المنظفات تشكل عبئاً جديداً على الأسر السورية بعد أن ارتفعت أسعارها بشكل لافت خلال الأشهر الماضية، لتأخذ حيزاً ليس بقليل من مجمل التكاليف المترتبة على رب الأسرة شهرياً.

ومن خلال مقارنة بسيطة أجرتها «الوطن» لأسعار المنظفات ذات الجودة المتوسطة والصناعة الوطنية، تبيّن أن سعر سلة المنظفات الشهرية التي تكفي لعائلة مكونة من ٥ أشخاص وصل إلى ٥٠٠ ألف ليرة بعد أن كان خلال الشهر الماضي ٣٠٠ ألف ليرة، بزيادة تجاوزت الـ٦٠ بالمئة.

رئيس لجنة المنظفات في غرفة صناعة دمشق محمود المفتي، أعاد في تصريح لـ«الوطن» أسباب ارتفاع أسعار المنظفات إلى عدة عوامل منها ارتفاع سعر المازوت الصناعي من ٥٦٠٠ ليرة في ١١٨٠٠ ليرة وصولاً إلى ١٣١٠٠ ليرة خلال الأسبوع الماضي، إضافة إلى ارتفاع سعر طن الفيول إلى ٨،٥ ملايين ليرة، ناهيك عن ارتفاع سعر الكهرباء من ٥٥٠ ليرة إلى ٧٥٠ ليرة للكيلو واط ساعي، وهذا ما يؤثر في الإنتاج وعبوات البلاستيك ونفقات العمل، متابعاً: «كما دخلت في السابق معظم المواد الأولية إلى منصة تمويل المستوردات، حيث تصل فترة التمويل إلى ٩٠ يوماً أي إن دورة الإنتاج الشهرية ازدادت بموجب ذلك، إضافة إلى ارتفاع سعر الصرف من ٧٠٠٠ خلال فترة رمضان وعيد الفطر وصولاً إلى نحو ١١٠٠٠ ليرة اليوم».

وأشار المفتي إلى أن انخفاض القدرة الشرائية بسبب هذه الارتفاعات السعرية يؤدي إلى انخفاض الإنتاج وزيادة التكلفة، معتبراً أن سعر المنظفات اليوم أقل منها خلال فترة ما قبل الحرب، قياساً بسعر الصرف، ولكن انخفاض قيمة الليرة السورية يجعل الأسعار تبدو مرتفعة.

وأكد المفتي أن صناعيي المنظفات خاسرون اليوم، فإذا لم يشغّل الصناعي معمله على مدار الـ٢٤ ساعة وصدّر نسبة من إنتاجه فيعتبر خاسراً، لافتاً إلى أنه لا يمكن اليوم تدوير عجلة الإنتاج بسرعة كبيرة لأن ذلك يتطلب زيادة في القطع أجنبي وهذا الأمر غير متوفر، لذا يتم العمل ضمن الحدود المقبولة وبما لا يسبب إرهاقاً للمصرف المركزي الذي طلب من الصناعيين العمل بالحدود المقبولة كي لا يزيد الطلب على القطع الأجنبي وتزيد الفجوة.

وفي السياق، أشار المفتي إلى انحسار التصدير إلى الدول الخارجية نتيجة ارتفاع التكاليف مقارنة مع الأسعار العالمية، والذي يعود إلى العوامل التي تم الحديث عنها، فقد كانت الأسواق التصديرية في السابق كثيرة منها لبنان والعراق التي تم فقدان قسم كبير منها حالياً، إضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجي التي اتجهت نحو الأسواق الأخرى القريبة منها بسبب ارتفاع تكاليف النقل مقارنة مع دول الجوار، فمثلاً تبلغ تكلفة «الشحنة» بوزن ٢٥ طناً من الأردن إلى الرياض نحو ٦٠٠ دولار، أما تصل تكلفة الشحنة ذاتها من سورية إلى الرياض إلى ٥٠٠٠ دولار ما يشكل عائقاً كبير للصناعي السوري في عملية النقل.

من جانب آخر، وحول لجوء الكثير من المواطنين إلى شراء المنظفات المجهولة الماركة والمصدر بسبب انخفاض أسعارها، كشف المفتي أن اللجنة طالبت خلال الفترة السابقة بتعديل المواصفات القياسية بما يتوافق مع دول الجوار لإعطاء منتجات بجودة أفضل وكفاءة جيدة وبسعر أقل، إضافة إلى المطالبة بتصنيف المنظفات لإرضاء جميع الشرائح ضمن مواصفة صحيحة، لضمان عدم اللجوء إلى الباعة والحرفيين الذين لا يعملون ضمن الرقابة، آملاً التجاوب مع هذه المطالب من هيئة المواصفات والمقاييس، علماً أنه توجد توجيهات من وزير الصناعة للإسراع بتعديل المواصفات.